قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة محطة رفع الصرف الصحي بناحية القلج - مركز الخانكة بمحافظة القليوبية ، والواقعة بالقطع أرقام ٢٧٥ من ١٨٦ من ١٢٥ من ١٢٢ من ٥ كدستر بحوض الدارة القبلي نمرة ١٣ بمسطح (٦٢٥م٢) ، وذلك لصالح الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه في المادة السابقة ، والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي والكشوف المرفقة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٧ ذي القعدة سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٢٠ يولية سنة ٢٠١٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مذكـرة

للعرض على السيد (أ.د.م.) رئيس مجلس الوزراء

بخصوص استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ

محطة رفع الصرف الصحي بحوض الدارة القبلي - مركز الخانكة

محافظة القليوبية

نتشرف بالإحاطة بأن الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي يتولى تنفيذ محطة رفع الصرف الصحي بحوض الدارة القبلي - مركز الخانكة - محافظة القليوبية .

والأمر يتطلب نزع ملكية الأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها الواقعة بحوض الدارة القبلي نمرة (١٣) بالقطع أرقام ٢٧٥ من ١٨٦ من ١٢٥ من ١٢٢ من ٥ كدستر بمسطح ٦٢٥م٢ تقريبًا ، وقد تم الحصول على المستندات والموافقات اللازمة لاستصدار قرار منفعة عامة وهي كالآتى :

١ - موافقة السيد الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضي .

٢ - كشف بأسماء الملاك الظاهرين المعد بمعرفة مديرية المساحة بالقليوبية .

٣ - موافقة المجلس التنفيذي لمحافظة القليوبية .

الأمر الذي يستلزم ضرورة استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها والواقعة ضمن الحدود الواردة بكشف الملاك الظاهرين والخريطة المساحية المرفقة لصالح الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي طبقًا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠

وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية

(أ.د.م/ عاصم الجزار

صورة للنشر بل

بسم الله الرحمن الرحيم

ايصال ناقد بالتقييد
مكتب الراضية والسجل رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٠١٩

كتب المالك الظاهر بيده للموقع أدناه مبلغ ربع الثمن الصنف
بموجب العقد ٣ بتاريخ ١٣ بناير ٢٠١٩ - مركز الحامول بمأمورية التقييد
القبلي

المأمورية	المركز	القرية	رقم الحوض	رقم القطعة	المساحة	الملاحظات
القبلية	الحامول	القليج	الزراعية ١٢	٤٧٠ هـ ٢٥ س ١٨٦ ١٢٥ ١٢٤	٠ ف ٢٦٤	هذا الموقع عبارة عن ارض مبوره مقام على جزء منها انكار مباني مطبخ وانكار مسقوفات خرسانكم
					٠ ف ٢٦٤	فقط مائتان وأربعة وستون متر مسطح

بناءً على كتاب الادارة الزراعية بالحامول - مركز الحامول برقم ٤٤٧ في ٢٠١٩/٣/١٥ والوارد للتقييد برقم ١٧٤٨ في ٢٠١٩/٣/٢٧ فإنه يتضح بأن المالك المظاهر واضع اليد على الموقع محل التعاقد وأنها تقدم بالطلب المحرر بخط يده وتوقيعه بناءً على كتاب الهيئة المشتغلين برقم ١٢٧٧ في ٢٠١٩/٣/١٢ والوارد للتقييد برقم ١٨٧٦ في ٢٠١٩/٣/٢٧ م.

المدقق رئيس مكتب الراضية والسجل وكيل القسم وكيل المأمورية
٢٠١٩/٤/٢١ ٢٠١٩/٤/٢١